القتل بدافع الشرف- دراسة تحليلية مقارنة بين التشريع المصري والفلسطيني

أيمن نصر عبدالعال

أستاذ القانون الجنائي المساعد- عميد كلية القانون والممارسة القضائية

جامعة فلسطين- فلسطين

dr.aymannasr66@gmail.com

قبول البحث: 2021/10/20

مراجعة البحث: 2021/10/3

استلام البحث: 2021/8/17

DOI: <https://doi.org/10.31559/LCJS2021.2.3.1>

This file is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

القتل بدافع الشرف- دراسة تحليلية مقارنة بين التشريع المصري والفلسطيني

أيمن نصر عبدالعال

أستاذ القانون الجنائي المساعد- عميد كلية القانون والممارسة القضائية- جامعة فلسطين- فلسطين

dr.aymannasr66@gmail.com

استلام البحث: 2021/8/17 مراجعة البحث: 2021/10/3 قبول البحث: 2021/10/20 DOI: <https://doi.org/10.31559/LCJS2021.2.3.1>

الملخص:

الحياة نعمة كبرى وهبها الله تعالى للإنسان وفرض حمايتها بما رسخته الشرائع السماوية لحماية النفس الإنسانية من أي اعتداء، وهو ذات المسلك الذي سارت عليه العديد من التشريعات الوضعية على اختلاف توجهاتها وفلسفتها، وفي نفس الوقت أباح المشرع الإلهي وكذا التشريعات الوضعية حالات معينة تبرر الخروج على الأصل العام سالف الحماية، ومن تلك حالات حالة الاستفزاز المبني على المفاجأة عند الصدمة من هدم الميثاق الغليظ بين الزوجين إهدارا لكرامة الزوج أو أصول المرأة أو فروعها الأقربين في بعض التشريعات إضافة للزوج. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتبين المعالجة التشريعية في التشريع الفلسطيني والمصري هدياً بمسلك المشرع الأردني الذي ينتهج المشرع الفلسطيني مسلكه، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن المشرع المصري يعطي الحق للزوج فقط للاستفادة من تخفيف العقاب دون الزوجة، كما جعله ضد الزوجة فقط دون أخوات الرجل أو إحدى أصوله أو فروعها عكس المشرع الأردني تماماً، كما أن المشرع الفلسطيني ألغى هذا العذر قانوناً وقضاء.

الكلمات المفتاحية: القتل؛ دافع الشرف؛ عمد؛ عذر مخفف؛ جريمة الزنا.

المقدمة:

الشرف قيمة معنوية تكاد تكون أهم ما يملكه الإنسان كقيمة معنوية، ويحمل هذا المصطلح دلالات عديدة خاصة في المجتمعات العربية ومن معاني الشرف بصفة عامة الكرامة والشهامة والرجولة والصدق والعرض والأمانة والنزاهة وفضائل أخرى عديدة، ولكن حملت الموروثات الشرقية والعربية تقليصاً لهذا المعنى، حيث حصرت في عفة المرأة وحفاظها على جسدها. (الأشقر، 2004، صفحة 16) أما القتل فهو اعتداء على حياة الغير تترتب عليه وفاته، وهو كأصل عام مجرم تماماً، ولجرائم القتل قسمان، عمدية وغير عمدية، وللقتل العمدى صورته البسيطة وله صور أخرى مركبة تشدد في بعضها عقوبته وتخفف في بعضها. (حسني، 1986، صفحة 320) وسوف نتناول في هذه الدراسة "جريمة القتل بدافع الشرف في القانون المصري".

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- بيان أهمية الحياة بالنسبة لكل إنسان، وإظهار ما يمثله الاعتداء على الحياة من خطر يهدد كيان المجتمع.
- بيان أثر الموروث الأخلاقي والمجتمعي لمعنى الشرف.
- بيان حدود الثقة بين الزوجين والميثاق الغليظ الذي يربطهما، مع ما يصاحب فداحة الجريمة وآثارها.
- بيان آثار الجريمة على الجاني وباقي أسرته وذوى المجنى عليها أو عليهما.
- بيان النموذج القانوني لجريمة القتل وأثر الظرف الجديد الذي يحيط بها.

إشكالية الدراسة:

تتمكن إشكالية الدراسة في إجراء التوازن بين حماية الحق في الحياة وبين الاستفزاز الذي يُغيب الملكات والإدراك عند مشاهدة المرأة في وضع غير سوي ويتضح ذلك في الأسئلة التالية:

- هل ساوى المشرعان المصري والفلسطيني بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالشرف كدافع للقتل؟
- ما هو نطاق الأشخاص المستفيدين من هذا العذر في كل من التشريعين؟
- ما هي أوجه القصور في معالجة هذا العذر في التشريعين؟
- هل يعتبر الشرف سبباً للإباحة أم عذراً مخففاً؟
- ماهي التعديلات التشريعية لهذا العذر وما أثرها؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى استعراض مسلك المشرعين المصري والفلسطيني في معالجة هذه الجريمة واستظهار مدى توافر الصورة المجردة للقتل ومدى أثر الظرف الجديد المصاحب له على النموذج المجرد لجريمة القتل وبيان حدود النطاق الشخصي للاستفادة منه، والمعالجة التشريعية المتطورة لهذا العذر.

منهج الدراسة:

سوف يكون المنهج الوصفي التحليلي وكذا المنهج المقارن هو المنهج المتخذ مسلكاً لهذه الدراسة من خلال بيان المعالجة التشريعية لتلك الجريمة واستعراض أركانها، وبيان موقف القضاء من خلال عرض المبادئ القانونية التي ترسخها المحاكم العليا، وذلك بطريقة متسلسلة متدرجة تهدف إلى الوصول إلى كيفية وأسلوب المعالجة التشريعية المثلّية لتلك الجريمة في التشريعين المصري والفلسطيني.

تقسيم الدراسة:

سوف نقسم دراسة هذا الموضوع إلى مبحثين نتناول في الأول المعالجة القانونية للظروف المصاحبة للجريمة وآثارها. وفي الثاني القتل العمدي في صورته المخففة (قتل الزوج زوجته إذا فاجأها متلبسة بالزنا).

المبحث الأول: المعالجة القانونية للظروف المصاحبة للجريمة وآثارها

تتقاسم قانون العقوبات في التشريع المصري وغيره من التشريعات نظريتان الأولى هي النظرية العامة للجريمة، والثانية هي النظرية العامة للعقوبة والتدبير الاحترازي. (حسني، شرح قانون العقوبات - القسم العام، 1982، صفحة 2) ومن المعلوم أن النظرية الأولى تشتمل على بيان الركن الشرعي للجريمة وكذا ركنها المادي وأيضاً الركن المعنوي لها بشكل عام لكل الجرائم، أي بيان الأركان العامة للجريمة والأحكام التي توضع لها ووضع ضوابط عامة للترقية بين المشروع وغير المشروع من الأفعال، فضلاً عن بيان القواعد العامة للعقوبات والتدابير.

أما في القسم الخاص ففيه يتم تناول دراسة الجرائم بشكل محدد من حيث بيان الأركان الخاصة بكل جريمة على حدة والعقوبة المقررة لها. وحينما يشرع الباحث بتناول موضوع القتل بدافع الشرف في القانون المصري فقد يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى هل يتم البحث عنه وتناوله من منظور عام، أم من منظور خاص؟.

المطلب الأول: الظروف المغيرة لوصف الجريمة أو مقدار العقوبة

وحقيقة الأمر أن البحث في هذا الموضوع يستلزم تناول بيان الوضع الخاص لهذه الجريمة في الهيكل العام للجريمة عموماً في شكلها المجرد أولاً. ونمهد لذلك بدءاً بالقول بأن الجريمة في قالبها المجرد ترتكن إلى الأركان الثلاثة المتقدم بيانها بصدر هذه الدراسة فإذا اكتملت فقد اكتمل النموذج الإجرامي الذي عناه المشرع للسلوك المادي الذي يشكل اعتداء على حق يحميه القانون وقرر له الشارع جزاء جنائياً. ولكن الأمر لا يسير دوماً على هذا النهج، فهناك ظروف قد تغير من وصف الجريمة ذاتها وظروف أخرى قد تغير من وصف العقوبة. أما الظروف التي تغير من وصف الجريمة فهي عناصر تدخل في تكوينها كي تحدد وصفها القانوني بين مجموعة الجرائم التي تحمل اسماً واحداً، حيث تشترك الجرائم التي تحمل اسماً واحداً في أركانها الخاصة. (عبيد، 1970، صفحة 33) وإذا انتفت أحد الأركان الخاصة للجريمة فقدت اسمها القانوني بالتبعية لذلك بحيث تتحول إلى جريمة أخرى أو ربما تتحول كلية إلى فعل مباح. وإذا ترتب على الظروف تغير وصف الجريمة كان لهذا التغيير أثر قانوني حتمياً وهو خضوع ذات السلوك الإجرامي من الناحية المادية إلى نص قانوني آخر مغاير لما كان سيخضع له ذات السلوك في صورته المجردة من هذا الظرف.

وعلى جانب آخر فإن أثر الظرف على تغير العقوبة يكون من ناحية تأثيرها على العقوبة فقط دون المساس بالنموذج الإجرامي أو بالنص القانوني المقرر لها، فهي لا علاقة لها بعناصر الجريمة، وإنما بمدى استحقاق الجاني للعقاب وجدارته به. (حسني، المساهمة الجنائية في التشريعات العربية، 2004، صفحة 189)

وتنقسم الظروف إلى قسائم متعددة بتنوع الأسس التي يقوم عليها التقسيم وهي تتنوع إلى أساس يرتكن إلى مقدار العقوبة وآخر إلى مقدار اتساع نطاق العقوبة وثالث إلى طبيعتها.

ولعل ما يتصل بموضوع الدراسة هنا هو الأساس الأول والذي ينقسم بدوره إلى أنواع ثلاثة، ظروف مشددة وظروف مخففة وظروف معفية (وهي ما يعبر عنها بموانع العقاب)، وتنقسم الأولى إلى ظروف مشددة وجوبية وجوازية، كذلك الظروف المخففة فهي نوعان أيضاً، فقد يكون التخفيف وجوبياً ويطلق عليه اصطلاحاً "الأعذار القانونية"، أما الظروف المخففة الجوازية فيطلق عليها "الظروف المخففة". (مصطفى، 1974، صفحة 42) ويلاحظ مما تقدم أن موضوع الدراسة يجد هيكلته العام تحت عنوان تطبيق العقوبة وهو ما يندرج بدوره ضمن إطار النظرية العامة للعقوبة كأصل عام كما تقدم البيان.

وحيث أن تطبيق العقوبة هو تحديدها من حيث النوع والمقدار تجاه مجرم معين وفقاً لضوابط محددة أرساها المشرع كأصل عام، فإن تطبيقها إذن هو عمل قضائي خالص، ولكنه يستلزم عملاً تشريعياً سابقاً عليه يستمد منه حدوده تمهيداً لعمل آخر لاحق عليه هو العمل التنفيذي، فالمشرع يضع لكل جريمة عقوبة محددة مقدراً أنها تناسب مادياتها، وما تكشف عنه من خطر على المجتمع أو قدر ما تحدثه من ضرر، والمشرع لا يستطيع أن يحقق التناسب بين العقوبة وبين شخصية كل من يرتكب الجريمة، فهو لا يعرف مسبقاً أشخاصهم، ومن العسير حصر ظروفهم جميعاً. (عازر، 1966، صفحة 23)

فالمشرع يضع العقوبة التي يرى ملاءمتها لشخص عادي في ظروف عادية ويرى أنها عادلة في ضوء هذا التحديد (وذلك بحسبان أن القاعدة القانونية عامة ومجردة).

ولكنه في الوقت ذاته يسلم بأنه قد يرتكب ذات الجريمة شخص ذو ظروف غير عادية فعندئذ تصبح العقوبة غير عادلة وغير ملائمة لهذا النموذج الإجرامي.

من هنا تبرز الوظيفة القضائية للعمل على استخراج التحديد الواقعي للعقوبة من التجريد الجامد لها.

وتتجه الوظيفة القضائية أيضاً صوب الملاءمة بين التحديد التشريعي المجرد وبين مختلف الحالات الواقعية وفقاً لظروف كل حالة وما قد يصاحبها من شذوذ عن الصورة المعتادة، بحيث تحدد لكل حالة عقوبة تلائم ظروفها تماماً وتحقق غاية المشرع من تقرير العقاب وذلك في إطار الفلك التشريعي وبين حدوده القصوى والدنيا، وهذا هو مناط السلطة التقديرية للقاضي بضوابطها الموضوعية والشخصية. (مصري، 1928، صفحة 42)

المطلب الثاني: صور القتل وأنواع الأعذار في التشريع الفلسطيني

بمطالعة التشريع الفلسطيني نجد مسارين للتشريعات العقابية أحدهما مطبق في قطاع غزة وهو قانون العقوبات رقم 74 لسنة 1936 والآخر مطبق في الضفة الغربية وهو قانون العقوبات الأردني بما أجري عليه من تعديلات وهو القانون رقم 16 لسنة 1960... وسوف نعرض للنصوص القانونية ذات الصلة بشيء من الإيضاح حيث تجرى نصوص المواد 212، 213، 214، 215 من قانون العقوبات الفلسطيني 74 لسنة 1936 حيث أن ((المادة 212 تناول القتل من غير قصد:

مع مراعاة أحكام المادة 214 من هذا القانون، كل من تسبب في موت شخص آخر، بفعل أو ترك غير مشروع يعتبر أنه ارتكب جناية وتعرف هذه الجناية بالقتل عن غير قصد.

وقد بيّنت المادة 213 العقوبات المقررة لهذه الصورة حيث نصت على أن: كل من أدين بارتكاب جناية القتل عن غير قصد، يعاقب بالحبس المؤبد.

أما المادة 214 فقد تناولت القتل قصداً: حيث أوردت أن كل من:

- تسبب قصداً في موت أبيه أو أمه أو جده أو جدته بفعل أو ترك غير مشروع، أو
- تسبب عمداً في موت أي شخص آخر، أو
- تسبب قصداً في موت أي شخص آخر خلال تهيئته الأسباب لارتكاب جرم أو تسهياً لارتكاب ذلك الجرم، أو
- تسبب عند وقوع جرم في موت شخص قاصداً بذلك أن يؤمن التملص أو النجاة من العقوبة المترتبة على ذلك الجرم إما لنفسه أو لأي شخص آخر اشترك معه كفاعل أصلي أو كشريك في ارتكاب ذلك الجرم: يعتبر أنه ارتكب جناية وتعرف هذه الجناية بالقتل قصداً.

وقد أوضحت المادة 215 العقوبات المقررة لجريمة القتل قصداً فنصت على أن: كل من أدين بارتكاب جناية القتل قصداً يعاقب بالإعدام.

ويشترط في ذلك أنه إذا ثبت للمحكمة ببينة مقنعة أن امرأة أدين بارتكاب القتل قصداً هي حبلى فيحكم على تلك المرأة بالحبس المؤبد).

وبمطالعة تلك النصوص يتضح منها مسلك المشرع الفلسطيني في القانون رقم (74) لسنة 1936 لمعالجة القتل بظروفه المختلفة وتناول صورته

وعقوباته.

بينما نصت المادة (18) على أنه في حالة الضرورة ((يجوز قبول المَعذرة في ارتكاب فعل أو ترك يعتبر إتيانه جرمًا لولا وجود تلك المَعذرة إذا كان في وسع الشخص المتهم أن يثبت بأنه ارتكب ذلك الفعل أو الترك درءًا لنتائج لم يكن في الوسع اجتنابها بغير ذلك والتي لو حصلت لألحقت أذى أو ضررًا بليغًا به أو بشرفه أو ماله أو بنفس أو شرف أشخاص آخرين ممن هو ملزم بحمايتهم أو بمال موضوع في عهده: ويشترط في ذلك أن لا يكون قد فعل أثناء ارتكابه الفعل أو الترك إلا ما هو ضروري ضمن دائرة المعقول لتحقيق تلك الغاية وأن يكون الضرر الناجم عن فعله أو تركه متناسبًا مع الضرر الذي تجنيه)).

وعلى صعيد آخر تجري نصوص المواد 96، 97، 98، 340 من قانون العقوبات الأردني المطبق في الضفة الغربية بتعديلاته على العديد من الأحكام القانونية التي تبين أثر توافر العذر المحل أو المخفف بما يغير الوصف القانوني للسلوك الإجرامي أو يغير مقدار العقوبة حيث أن (المادة 96 تتناول آثار العذر المحل فقررت: إن العذر المحل يعفي المجرم من كل عقاب على أنه يجوز أن تنزل به عند الاقتضاء تدابير الاحتراز كالكفالة الاحتياطية مثلاً).

وبشكل عام أوردت المادة 97 العقوبات على الجرائم عند توفر عذر مخفف عندما ينص القانون على عذر مخفف:

- إذا كان الفعل جنائية توجب الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد حولت العقوبة إلى الحبس سنة على الأقل.
 - وإذا كان الفعل يؤلف إحدى الجنائيات الأخرى كان الحبس من ستة أشهر إلى سنتين.
 - وإذا كان الفعل جنحة فلا تتجاوز العقوبة الحبس ستة أشهر أو الغرامة خمسة وعشرين ديناراً.
- وقد أوضحت المادة (98) المستفيدين من العذر المخفف: يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي أقدم عليها بصورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة أتاه المجني عليه.
- أما المادة (340) فقد فصلت بيان المستفيدين من العذر في القتل عند التلبس بالزنا على النحو التالي:
- يستفيد من العذر المحل، من فاجأ زوجته أو إحدى محارمه حال التلبس بالزنا مع شخص آخر وأقدم على قتلها أو جرحها أو إيذاءها كليهما أو إحداها.
 - يستفيد مرتكب القتل أو الجرح أو الإيذاء من العذر المخفف إذا فاجأ زوجته أو إحدى أصوله أو فروعه أو أخواته مع آخر على فراش غير مشروع.

وقد تم تعديل نص هذه المادة بالقانون رقم 8 لسنة 2011 بحيث أصبح نصها بعد التعديل على النحو التالي:

1. يستفيد من العذر المخفف من فوجئ بزوجه أو إحدى أصوله أو فروعه أو أخواته حال تلبسها بجريمة الزنا أو في فراش غير مشروع فقتلها في الحال أو قتل من يزني بها أو قتلها معاً أو اعتدى على أحدهما أو كليهما اعتداء أفضى إلى جرح أو إيذاء أو عاهة دائمة أو موت.
 2. ويستفيد من العذر ذاته الزوجة التي فوجئت بزوجه حال تلبسه بجريمة الزنا أو في فراش غير مشروع في مسكن الزوجية فقتلته في الحال أو قتلت من يزني بها أو قتلها معاً أو اعتدت على أحدهما أو كليهما اعتداء أفضى إلى جرح أو إيذاء أو عاهة دائمة أو موت.
- ولا يجوز استعمال حق الدفاع الشرعي بحق من يستفيد من هذا العذر.
 - كما لا تطبق على من يستفيد من العذر المخفف أحكام الظروف المشددة.

ومما تقدم نخلص إلى الهيكل العام لتخفيف العقاب وهي أسباب تخفيف العقاب.

وتعرف أسباب تخفيف العقاب بأنها حالات يجب إلزاماً على القاضي أو يجوز له أن يقضى بعقوبة أخف من حيث نوعها أو أقل من الحد الأدنى المقرر لعقوبة الجريمة أصلاً.

وترتكب أسباب التخفيف بصورتها إلى علة واحدة وهي رؤية الشارع أن العقوبة المقررة قد تكون (عند تطبيقها على بعض الحالات) غير ملائمة وغير عادلة بل إن الشارع وجد أنه حتى في استعمال القاضي لسلطته التقديرية والنزول بالعقوبة إلى حدها الأدنى غير كاف لجعلها ملائمة، لذا قرر النزول بها دون الحد الأدنى المقرر الأصلية ووضع ضوابط لذلك.

ويقصد المشرع بهذا المسلك تحقيق الملاءمة بين العقوبة وظروف حالات خاصة. (حسني، شرح قانون العقوبات - القسم العام، 1982، صفحة 791)

وتنقسم أسباب التخفيف إلى نوعين، أسباب تخفيف وجوبية ويطلق عليها "الأعذار المخففة" وهي ما ينطوي تحت لوائها موضوع الدراسة على النحو الذي سنوضحه لاحقاً، وأسباب تخفيف جوازية ويطلق عليها "الظروف المخففة" وهي تخول القاضي في نطاق قواعد قانونية محددة الحكم بعقوبة تقل عن الحد الأدنى المقرر للجريمة، ولم يحدد المشرع الظروف المخففة ولم يضع ضوابط محددة للقاضي لاستخلاصها، وإنما ترك ذلك لفظنته وحسن تقديره يستخلصها من عناصر الدعوى، وقرر له مجالاً واسعاً للتخفيف في ضوء المادة (17) من قانون العقوبات المصري بصفة عامة، وجدير بالذكر أن نطاق الظروف المخففة ينحصر فقط في الجنائيات دون الجناح والمخالفات وذلك لعدم جدواها في الحالتين الأخيرتين.

أما الأعذار المخففة وهي كما سلف وثيقة الصلة بموضوع الدراسة فهي حالات حددها الشارع على سبيل الحصر ويجب على القاضي أن ينزل بالعقوبة المقررة للجريمة وفقاً لقواعد محددة. (مصري، س 20 - رقم 265، 1969، صفحة 1307)

ويجد مبدأ الشرعية مكانه بالنسبة لحالات التخفيف الوجوبي بشكل عام فالمشرع هو الذي تولى تحديد الأعذار القانونية المخففة ومن ثم يوضح كل عذر والوقائع التي يفترضها ومدى التخفيف عند توافره، ومن هنا لا يمكن للقاضي أن يعتبر العذر قائماً عند عدم توافر الشروط التي حددها القانون.

ومن ناحية أخرى لا يستطيع القاضي إنكار وجود العذر عند توافره، كما أنه ملزم بأن يشير في حكمه إلى العذر ويبين دلائل توافر شرطه.

نوعاً الأعذار المخففة: تنقسم الأعذار المخففة إلى نوعين عامة، وخاصة.

أما النوع الأول فهو يشمل كل الجرائم أو أغلبها ومثاله في القانون المصري صغر السن بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة سنة، والذي يعد عذراً مخففاً لعقوبات الجنايات وفقاً للإطار المحدد قانوناً.

أما العذر المخفف الخاص فلم يجعله المشرع عاماً بالنسبة لكل الجرائم ومثاله "الاستفزاز" إنما قرره المشرع لحالة خاصة وهي الجريمة موضوع الدراسة وفقاً لنص المادة 337 عقوبات مصري. (عبيد، 1970، صفحة 162)

ترتيباً على ما تقدم نجد أننا نتناول موضوع الدراسة تحت مظلة قانون العقوبات في قسمه الخاص، فالمشرع المصري نص على جريمة القتل العمدى بظروفها وحالاتها في المواد (230) ما بعدها من قانون العقوبات المصري ونص أيضاً في تلك المواد على الصور المشددة لجريمة القتل العمدى والجرح والضرب وإعطاء المواد الضارة المفضي إلى الموت.

وقد نص الشارع المصري على الجريمة موضوع الدراسة في المادة (237) عقوبات مصري على النحو الذي سنعرض له في المبحث التالي.

المبحث الثاني: القتل العمدى في صورته المخففة قتل الزوج زوجته إذا فاجأها متلبسة بالزنا

تمهيد:

لا يعاقب المشرع المصري على ارتكاب جريمة القتل في جميع صورها بذات العقوبة المقررة لها بداءة في كلها المجرد عند اقتران السلوك الإجرامي بظرف التلبس بالزنا، بينما المشرع الفلسطيني كان يسير على نهج التخفيف تشريعاً وقضاء حتى أتى المشرع الفلسطيني بالقرارين بقانون في عامي 2011، 2014 ليستحدث وضعاً قانونياً جديداً بالمخالفة لذلك وبالمخالفة أكثر لنصوص التشريع الأردني في القانون رقم (16) لسنة 1960، وهو ما سنعرض له على النحو التالي:

المطلب الأول: نطاق التخفيف وسلطة القضاء عند التلبس بالزنا

نص المشرع المصري على القتل العمدى في صورته المخففة في المادة 237 عقوبات حيث نص على "من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا فقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلاً من العقوبات المقررة في المادتين 234، 236). بينما تم تعديل نص قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 في المادة 340 (كما سلفت الإشارة) بحيث توسع المشرع الأردني من ناحية صور السلوك المادي حال مفاجأة الزوج لزوجته متلبسة بالزنا وبسط نطاق ردة الفعل تجاه أصول الشخص وفروعه وأخواته، وجاء التعديل بأحقية الزوجة أيضاً في الاستفادة من العذر المخفف عند مفاجأتها لزوجها ومن يزني بها بذات صور ردة الفعل، وأضاف المشرع الأردني أيضاً عدم جواز استخدام الدفاع الشرعي بحق من يستفيد من هذا العذر "وحسناً فعل"، واستحدث المشرع الأردني أيضاً عدم جواز تطبيق أحكام الظروف المشددة على من يستفيد من هذا العذر.

وعلى صعيد آخر يجري مسلك القضاء الفلسطيني (المطبق في قطاع غزة في ظل عدم وجود نص تشريعي مباشر لمعالجة تلك الحالة) على تطبيق نص المادة (18) من قانون العقوبات 74 لسنة 1936. والتي يجري نصها على أن ((الضرورة يجوز قبول المَعذرة في ارتكاب فعل أو ترك يعتبر إتيانه جرمًا لولا وجود تلك المَعذرة إذا كان في وسع الشخص المتهم أن يثبت بأنه ارتكب ذلك الفعل أو الترك درءاً لنتائج لم يكن في الوسع اجتنابها بغير ذلك والتي لو حصلت لألحقت أذى أو ضرراً بليغاً به أو بشرفه أو ماله أو بنفس أو شرف أشخاص آخرين ممن هو ملزم بحمايتهم أو بمال موضوع في عهده: ويشترط في ذلك أن لا يكون قد فعل أثناء ارتكابه الفعل أو الترك إلا ما هو ضروري ضمن دائرة المعقول لتحقيق تلك الغاية وأن يكون الضرر الناجم عن فعله أو تركه متناسباً مع الضرر الذي تجنبه)).

ويرى الباحث أن هذا التطبيق لحكم المادة المذكورة هو استخدام في غير محله حيث تعالج تلك المادة حالة الدفاع الشرعي.

والقتل المقصود في الحالة المذكورة هو قتل مقترن بعذر قانوني، لذلك كان التخفيف وجوبياً في مسلك المشرع المصري والفلسطيني في الضفة الغربية (هدياً بمسلك المشرع الأردني)، بينما هو سلطة تقديرية للمحكمة في ظل القانون 74 لسنة 1936.

وجرى بالقول أن نطاق التخفيف في هذه الحالة لا يقتصر فقط على القتل، وإنما يمتد كذلك إلى الجرح أو الضرب المفضي إلى الموت، ويتضح ذلك من الإشارة الواردة بعجز المادة إلى المادة 236 عقوبات مصري الخاصة بهذه الجريمة، وبطبيعة الحال يمتد أثر العذر إلى الضرب المفضي إلى إحداث عاهة مستديمة. (السعيد، 1974، صفحة 728)

وهذا ما ورد أيضاً بالتعديل الوارد في نص المادة (340 عقوبات أردني)

ويستوى الأمر فيما يتعلق بإعمال أثر العذر سواء قام الزوج بقتل زوجته وعشيقتها معاً وهو ما ورد بالنص كذلك إذا قام بقتل أحدهما فقط بالنسبة للتشريع المصري، بينما يمتد للزوجة أيضاً وفقاً لنص م (340 عقوبات أردني) سالف الإشارة.

● **علة تخفيف العقاب:**

تكمن العلة التي من أجلها قرر الشارع تخفيف العقاب في هذه الحالة في الاستفزاز الذي يعانيه الزوج عند مشاهدته لزوجه في ذلك الوضع الشائن حال تلبسها بالزنا، ويرجع الاستفزاز في هذه الحالة إلى شعور الزوج بفداحة المساس بشرفه وشرف أسرته، فيؤدي ذلك إلى أن تنتابه ثورة نفسية تفقده السيطرة على نفسه وأعصابه، مما يؤدي لاندفاعه إلى ارتكاب السلوك المادي غير مدرك أو مقدر لعواقبه على النحو الذي كان يقدرها به لو كان في حالته العادية. (رمضان، 1986، صفحة 281)

● **الطبيعة القانونية للقتل العمدى المخفف:**

القتل العمدى المخفف هو نوع من القتل العمدى خفف الشارع عقوبته، ويعنى ذلك بداءة أنه يشترط توافر كافة أركان القتل العمدى. (سرور، 1986، صفحة 555)

ولكن المشرع المصري قرر للقتل العمدى في هذه الحالة عقوبة مخففة وجوباً، وكذا القانون رقم 16 لسنة 1960 ومعنى ذلك أنه يعتبره جنحة وليست جناية، وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الخصوص بأن (الجريمة المنصوص عليها في المادة 237 هي جنحة بحكم القانون، لأنه فرض لها الحبس كعقوبة أصلية ولم يجعل للقاضي حق تخفيض العقوبة كما هو الشأن في الظروف المخففة القضائية في الأعدار التي تجيز للقاضي أن يحكم بعقوبة الجناية أو بعقوبة الجنحة) (مصري، مج أحكام النقض ج 6 رقم 272، 1943)

ويترتب على اعتبار هذه الجريمة جنحة وليست جناية نتائج هامة هي تلك المترتبة على التفرقة بين الجنح والجنايات، وأهمها نتيجتان، الأولى: انعقاد الاختصاص في هذا القتل لمحكمة الجنح (مصري، مج أحكام النقض ج 6 رقم 272، 1943)، والثانية: عدم العقاب على الشروع في هذا القتل خلافاً للأصل العام في جنايات القتل، فكما سلف لاعتبارها جنحة ومن ثم فالعقاب على الشروع فيها رهين بوجود نص صريح للعقاب على الشروع وفقاً لمبدأ الشرعية بحيث يقرر النص العقاب من حيث المبدأ ثم يبين قدره، وبمطالعة النص القانوني آنف البيان بشأن هذه الجريمة نجده خلوا من النص على العقاب على الشروع في هذه الحالة.

وبطبيعة الحال إذا ترتب على الشروع في القتل في هذه الحالة مساس بسلامة جسم المجنى عليه في صورة جروح أو ضربات عوقب الزوج على الجرح والضرب دون أن تجاوز عقوبته الحبس باعتباره عقوبة القتل. (حسني، شرح قانون العقوبات - القسم الخاص، 1986، صفحة 395)

المطلب الثاني: الشروط الموجبة للتخفيف

بالإضافة إلى الأركان العامة للقتل العمدى يجب لإعمال أثر العذر المخفف في هذا القتل توافر شروط ثلاثة: الأول: صفة الجاني، إذ يتعين أن يكون زوجاً للمرأة الزانية في التشريع المصري، بينما قد يكون الزوج أو الابن أو الأخ أو أحد الأصول أو الفروع في التشريع الأردني، والثاني مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا، والثالث: ارتكاب القتل في الحال. وفيما يلي توضيح الشروط الثلاثة:

أولاً: صفة الجاني:

وفقاً للتنظيم القانوني المصري لا يستفيد من تخفيف العقاب إلا الزوج فقط، فأقارب الزوجة أياً كانوا لا يستفيدون منه حتى ولو كانت صلتهم بها وثيقة كأبها أو أخيها أو أبنها، ويتعين الرجوع إلى القواعد التي تقرها قوانين الأحوال الشخصية لتحديد صفة الجاني، وتجدر الإشارة إلى القول بأن الطلاق الرجعي لا يني الرابطة الزوجية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في حين أن الطلاق البائن ينهها.

والملاحظ أيضاً من عبارات النص الواضحة أن الزوجة لا تستفيد من سبب التخفيف إذا فاجأت زوجها متلبساً بالزنا فقتلته، حيث وردت عبارة النص مقتصرة على (من فاجأ زوجته) ومن الواضح اقتصار مسلك المشرع على قصر الاستفادة من العذر على الزوج فقط.

ونرى مع جانب من الفقه (حسني، شرح قانون العقوبات - القسم الخاص، 1986، صفحة 396) أن مسلك المشرع في هذا الخصوص مسلك معيب، فإذا كانت علة التخفيف هي الاستفزاز المرتكن إلى الإهانة وخدش الشرف الذي يعانيه ويشعر به الزوج المخدوع، فإن هذه العلة تتوافر لدى الزوجة أيضاً حال مصادفتها لنفس الظروف، ومن ثم فإن المنطق التشريعي السليم يقتضى المساواة بين الزوجين في هذه الحالة، ولا يقدح في ذلك القول بأن زنا الزوجة أكثر خطورة على العائلة من زنا الزوج، حيث أن هذا الاعتبار ربما يبرر الاختلاف في العقوبة بين جريمتيهما، ولكنه لا يبرر التفرقة بينهما من حيث الاستفادة من العذر طالما كانت علته متوافرة لديهما بذات المقدار، ولا يقدح في ذلك أيضاً القول بأن من تضبط مع الزوج ربما تكون زوجته الثانية، حيث تلزم تشريعات الأحوال الشخصية الزوج بضرورة إخطار الزوجة الأولى بزواجه الثاني.

ومن ناحية أخرى نرى مع جانب من الفقه ضرورة توسيع نطاق العذر للأقربين من أهل الزوجة كأصولها وفروعها وأخوتها حيث تتوافر علة العذر لديهم حينما يفاجأون بتلبس الزوجة بالزنا، حيث تتوافر ذات علة التخفيف التي افترضها المشرع وهي الاستفزاز (عبدالعال، 2012، صفحة 676). وهو مسلك المشرع الفلسطيني في قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 على النحو الوارد في المادة (340 عقوبات أردني). قبل التعديلات بقرارات بقوانين التي أدخلها المشرع الفلسطيني على نص تلك المادة وفقاً لما سيلي بيانه لاحق في هذه الدراسة.

موقف المساهمين مع الزوج في قتل زوجته:

كما أسلفنا بصدر هذه الدراسة فهناك من الظروف ما قد يتغير به وصف الجريمة، وبإنزال ذلك على هذه الجريمة يتضح أن عذر الزوج حين يقتل زوجته المتلبسة بالزنا هو نوع من الظروف التي تغير وصف الجريمة، فيسرى عليها حكم هذا النوع من الظروف من حيث تأثيرها على غير من توافرت لديه من المساهمين. (المادتان 2/39 و41 عقوبات مصري)

وتطبيقاً لذلك فإذا ارتكب الزوج القتل وساهم معه شريك كان يعلم بعوامل استفزاز الزوج فإنه يستفيد بدوره من تخفيف العقاب، أما إذا كان يجهل ذلك واعتقد أنه يساهم في قتل عادي فإنه لا يستفيد من التخفيف. (حسني، المساهمة الجنائية في التشريعات العربية، 2004، صفحة 383) وهذا الحكم يؤكد أنه إذا كان الشارع قد اعتبر إجرام الزوج أقل خطورة من إجرام القاتل العادي، وكان الشريك (وفقاً للقواعد العامة في المساهمة الجنائية) يستمد إجرامه من إجرام الفاعل، فمن غير المتصور أن يكون إجرامه أكثر من إجرام الفاعل الأصلي، ومن المنطقي أن تعلق استفادة الشريك من عذر الزوج على مدى علمه بعوامل استفزاز الزوج، ففضلاً عن كون ذلك تطبيقاً لنص المادة 41 عقوبات فإن لعذر الزوج طبيعة نفسية خاصة مما يقتضي أن يعلم الشريك بعوامله حتى يستحق تخفيف العقاب (وذلك بالنظر إلى تضاول خطورة شخصيته). ولكن إذا كان الذي ارتكب القتل غير الزوج فهو بداهة لا يستفيد من تخفيف العقاب، حيث لم تتوافر الشروط التي يتطلبها المشرع كي تكون جرمته أقل خطورة على المجتمع، فإذا ساهم الزوج معه فيها فهو أيضاً لا يستفيد من تخفيف العقاب لأنه ساهم في جريمة قتل عادية واستمد إجرامه من إجرام الفاعل الأصلي فيها. (مصري، س 6 رقم 1925، 296)

وعلى صعيد آخر إذا ساهم مع الزوج شخص آخر باعتباره فاعلاً معه فإن لكل منهما وضعه الخاص، حيث أن الزوج يستفيد من تخفيف العقاب أما الشخص الآخر فيسأل عن جريمة قتل عادية، وسبب ذلك أن للقتل الذي يرتكبه كل منهما خطورته على المجتمع ويتحدد وفقاً لما إذا كانت شروط التخفيف متوافرة أم غير متوافرة، وهي متوافرة بالنسبة للفاعل معه، فضلاً عن ذلك فالقاعدة القانونية المقررة بنص المادة 39 عقوبات هي استقلال كل من الفاعلين من حيث الظروف التي تتوافر لأحدهم.

ثانياً: مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا:

ويرتبط هذا الشرط بعلة التخفيف (مصري، س 27 رقم 817، 1976)، حيث أن مفاجأة الزوج زوجته متلبسة بالزنا هي التي تثير نفسه وتولد الاستفزاز الذي يفقده السيطرة على نفسه ويجعله يندفع نحو الفعل دونما سيطرة على نفسه، وعلى جانب آخر إذا كان الزوج عامماً بمسلك زوجته أو من باب أولى كان راضياً عنه فلا يستفيد من العذر ولا يقبل منه التدرج بثورة نفسية، وينطوي هذا الشرط على عنصرين هما المفاجأة وكون الزوجة في حالة تلبس بالزنا، وسنوضح ذلك فيما يلي:

• المفاجأة:

وهي اختلاف بين العقيدة والواقع أي بين ما كان يعتقد الزوج من سلوك زوجته المخلص له وبين ما استبان له عكس ذلك حينما شاهدها متلبسة بالزنا.

وتتحقق المفاجأة في صورتها الكاملة إذا كان الزوج واثقاً من إخلاص زوجته ثم فوجئ بها متلبسة بالزنا، وتتحقق المفاجأة أيضاً إذا كان الزوج يشك في سلوك زوجته ثم شاهدها متلبسة بالزنا، ويتوافر العذر سواء شاهدها عرضاً، أي كانت الظروف هي التي أتاحت له ذلك أم أنه راقبها واجتهد (ولو باستعمال الحيلة) كي يتحقق من سلوكها فيتبين من خيانتها حال تلبسها بالزنا، وهناك اختلاف بين ما كان الزوج يعتقدوه وهو الشك وبين اليقين الذي تحقق بالمفاجأة وهو ما يؤدي إلى تحقق المفاجأة. (سرور، 1986، صفحة 556).

أما إذا كان الزوج متيقناً من خيانة زوجته، فكان مدفوعاً بالانتقام منها، ولكنه يريد قتلها في ظروف تثبت فيها خيانتها، فاتبع سبلاً احتيالية كي يضبطها متلبسة بالزنا، فقام بقتلها، فلا يستفيد من سبب التخفيف، حيث أنه لم يفاجأ بها حال تلبسها بالزنا إذ أن ما كان يعتقدوه يقيناً هو عين ما تحقق بالفعل.

• التلبس بالزنا:

ولا تعني حالة التلبس بالزنا مشاهدة الزوج زوجته وهي في حالة اتصال جنسي كامل بعشيقها، إذ لو قيل بذلك لضاق نطاق الاستفادة من العذر بشكل كبير، كذلك لا تفهم حالة التلبس في هذا المقام بذات النحو الوارد في المادة 30 من قانون الإجراءات الجنائية المصري التي تقصر التلبس بالجريمة على حالات محددة حصراً، فثورة الزوج وفقاً لمنطق الأشياء لا تقتصر على الصور السابقة، ولكن يفهم التلبس وفقاً لما أورده المشرع في المادة 276 عقوبات، وقرر المشرع بتوافر التلبس في كل وضع لا يدع مجالاً للشك في أن الزنا قد ارتكب، إضافة من باب أولى إلى حالة الاتصال الجنسي الكامل، وتجدر الإشارة إلى أن الزوج يجب أن يشاهد حالة التلبس بنفسه فهي التي تبرر حالة الاستفزاز، أما إذا أخبره الغير بأنه عاين الزوجة في هذا الوضع فلا يتوافر العذر وفقاً لهذه الحالة الأخيرة. (المرصفاوي، 1987، صفحة 214)

ثالثاً: القتل في الحال:

ويعني هذا الشرط التعاصر بين المفاجأة وما ينبعث عنها من استفزاز وبين ردة الفعل المتمثلة في ارتكاب القتل، ويتصل هذا الشرط اتصالاً وثيقاً بعلّة التخفيف، وهي القتل متأثراً واندفاعاً بالثورة النفسية. (بكر، 1968، صفحة 608)

ولا محل لتوافر العذر إذا ارتكب الزوج القتل بعد مضي فترة على مشاهدة زوجته متلبسة بالزنا، حيث تكون نفسه قد هدأت ومن ثم فلا محل للتخفيف ففي تلك الحالة يكون القتل عبارة عن انتقام هادئ وليس تحت تأثير ثورة نفسية تفقده السيطرة على نفسه وتدفعه لارتكاب القتل. (مصطفى، 1974، صفحة 273)

وبالنظر إلى هذا الشرط يتبين أنه ذو طابع زمني مرجعه إلى تقدير الوقت الذي يفصل بين المفاجأة والفعل، وتقدير ذلك متروك لقاضي الموضوع. وعلى صعيد متصل لا يعني هذا الشرط ضرورة ارتكاب القتل في لحظة مشاهدة الزوجة متلبسة بالزنا، فالقول بذلك يضيق من نطاق العذر، ويؤدي إلى نفيه على الرغم من توافر علته، فلو أن الزوج ارتكب القتل بعد وقت قصير من مفاجأة الزوجة، ولكن لم تكن نفسه قد هدأت بعد، كما لو قتلها بعد وقت استغرقه البحث عن سلاح في الغرفة المجاورة فهو يستفيد من توافر العذر ومن ثم تخفيف العقاب، أما حالة مضي وقت طويل نسبياً بين المفاجأة والقتل كما لو تردد وقلب الأمور على أوجهها أو عدل عن القتل ثم صمم عليه فإنه لا يستفيد من العذر. (حسني، شرح قانون العقوبات - القسم الخاص، 1986، صفحة 399)

● العلاقة بين العذر القانوني وسبق الإصرار:

من المسائل الهامة التي يجب التعرض لها مسألة ما قد يتبادر إلى الذهن أن هناك ثمة تناقض بين توافر هذا العذر والقول بسبق إصرار الزوج على قتل زوجته، ومظهر التناقض الذي قد يبدو يتمثل في أن سبق الإصرار يعني ارتكاب الجريمة بعد روية وتفكير هادئ واستغرق وقتاً لتدبير الأمر، بينما يفترض هذا العذر أن القتل قد ارتكب في ثورة الاستفزاز وأنه كان في الحال، ولكن هذا النظر المجرد المطلق يجانبه الصواب، والأقرب للمنطق القانوني السليم والمستساغ في الأفهام هو تحديد مدى دور سبق الإصرار في نفي المفاجأة في مدلولها المتقدم بيانه، فإذا ترتب عليه نفي المفاجأة انتفي العذر لتخلف أحد شروطه، أما إذا لم يكن له هذا الأثر بقي العذر متوافراً، وتطبيقاً لذلك يجب التفرقة بين وضعين: الأول إذا ساورت الزوج شكوك حول سلوك زوجته ففكر في هدوء ثم أصر على قتلها إذا تحققت له خيانتها، فلما تحققت له مشاهدتها متلبسة بالزنا فقام بقتلها، فإنه يستفيد من العذر، ذلك أن المفاجأة تحققت له حينما استبان له الاختلاف بين العقيدة والواقع كما سلفت الإشارة لذلك، أما الفرض الثاني: وهو إذا ما كان الزوج متأكداً من خيانتها له، فأصر على قتلها حينما يشاهدها متلبسة بالزنا وقام بذلك فعلاً فهو لا يستفيد من العذر، إذ أنه لم يفاجأ بشيء، حيث تحقق ما كان يعتقد يقيناً. (مصطفى، 1974، صفحة 274)

● عقوبة القتل المقترن بالعذر في القانون المصري:

إذا توافرت شروط العذر كانت العقوبة الحبس وتوقع سواء قام الزوج بقتل زوجته وحدها أو عشيقتها وحده أو قتلها معاً. وأضاف الشارع الاستفادة وتخفيف العقاب سواء ارتكب قتلاً أو جرحاً أو ضرباً أفضى إلى موت، ومن باب أولى قياساً على ذلك يستفيد من العذر إذا ارتكب ضرباً أفضى إلى إحداث عاهة مستديمة. (مصري ع، م 273)

بينما في التشريع الفلسطيني عندما ينص القانون على عذر مخفف:

1. إذا كان الفعل جنائية توجب الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد حولت العقوبة إلى الحبس سنة على الأقل.
 2. وإذا كان الفعل يؤلف إحدى الجنائيات الأخرى كان الحبس من ستة أشهر إلى سنتين.
 3. وإذا كان الفعل جنحة فلا تتجاوز العقوبة الحبس ستة أشهر أو الغرامة خمسة وعشرين ديناراً.
- وأيضاً إذا وجدت في قضية أسباب مخففة قضت المحكمة:
1. بدلاً من الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بالأشغال الشاقة المؤقتة من عشر سنين إلى عشرين سنة.
 2. بدلاً من الأشغال الشاقة المؤبدة بالأشغال الشاقة المؤقتة من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة وبدلاً من الاعتقال المؤبد بالاعتقال المؤقت مدة لا تقل عن خمس سنوات.
 3. ولها أن تخفف كل عقوبة جنائية أخرى إلى خمس سنوات.
 4. ولها أيضاً ما خلا حالة التكرار، أن تخفف أية عقوبة لا يتجاوز حدها الأدنى ثلاث سنوات إلى الحبس سنة على الأقل.

المطلب الثالث: مسلك المشرع الفلسطيني للتعديل

إزاء ردود الفعل المجتمعية المختلفة لبعض الجرائم التي ارتكبت بدافع الشرف ثم تبين براءة الضحية من تلوّث الشرف عند تشريح جثتها فقد أصدر السيد الرئيس الفلسطيني (في ظل غياب المجلس التشريعي) القرار بقانون رقم 7 لسنة 2011 وكذا القرار بقانون رقم 10 لسنة 2014. والأول يجري حكمه بإلغاء حكم المادة 340 عقوبات من القانون رقم 16 لسنة 1960 وكذا تعديل المادة 18 من قانون العقوبات 74 لسنة 1936 مؤكداً على إلغاء ما يسمى بدافع الشرف كعذر للقتل، ومن ثم فهي جريمة قتل عادية بما يصاحبها من ظروف، وجاء القرار بقانون الثاني ليلغي تماماً

نص المادة 98 من قانون العقوبات 16 لسنة 1960 سالفه البيان فيما يخص "دافع الشرف" وقد ورد القراران على النحو التالي ((قرار بقانون رقم (7) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون العقوبات النافذ في المحافظات الشمالية وقانون العقوبات النافذ في المحافظات الجنوبية رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته ولا سيما أحكام المادة (43) منه، والإطلاع على قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960م وتعديلاته النافذ في المحافظات الشمالية، والإطلاع على قانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936م وتعديلاته النافذ في المحافظات الجنوبية، والإطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (13/37/07م.و.س.ف) لسنة 2010م بشأن التنسيب لرئيس السلطة الوطنية بتعليق العمل بمواد القانون المتعلقة بالجرائم الواقعة على خلفية "شرف العائلة"، وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا، وتحقيقاً للمصلحة العامة، وباسم الشعب العربي الفلسطيني، أصدرنا القرار بقانون التالي:

مادة (1): بموجب أحكام هذا القرار بقانون يلغي نص المادة (340) من الفصل الأول من الباب الثامن من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960م النافذ في المحافظات الشمالية.

مادة (2): يعدل نص المادة رقم (18) من قانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936م النافذ في المحافظات الجنوبية وذلك بإضافة عبارة (ولا يشمل ذلك جرائم قتل النساء على خلفية "شرف العائلة") في آخر المادة.

مادة (3): يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار بقانون.

مادة (4): يعرض هذا القرار بقانون على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها لإقراره.

مادة (5): على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا القرار بقانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 15/05/2011 ميلادية الموافق 11/جمادى الثاني/ 1432 هجرية محمود عباس رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بينما ورد القرار بقانون 10 لسنة 2014 على النحو التالي: قرار بقانون رقم (10) لسنة 2014م بشأن تعديل قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960م.

رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية استناداً لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته، ولا سيما المادة (43) منه، وبعد الاطلاع على قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960م وتعديلاته، وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا، وتحقيقاً للمصلحة العامة، وباسم الشعب العربي الفلسطيني، أصدرنا القرار بقانون التالي:

مادة (1): يعدل نص المادة (98) من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960م وتعديلاته، ليصبح على النحو التالي: "يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي أقدم عليها بثورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة أنه المجني عليه، ولا يستفيد فاعل الجريمة من هذا العذر المخفف إذا وقع الفعل على أنثى بدواعي الشرف".

مادة (2): يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار بقانون.

مادة (3): يعرض هذا القرار بقانون على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها لإقراره.

مادة (4): على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القرار بقانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 11/05/2014 ميلادية الموافق: 12/رجب/ 1435 هجرية محمود عباس رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية))

وبتدقيق النظر في تاريخي صدور القوانين بقانون الصادرين عن رئيس السلطة الفلسطينية يتبين أن الأول صدر بتاريخ 15-5-2011 والثاني بتاريخ 11-5-2014، وقد أكد القراران في ديباجتهما أن صدورهما تم بعد الاطلاع على القانون رقم (16) لسنة 1960، وبمطالعة تاريخ نشر القانون رقم 8 لسنة 2011 الصادر بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 ومنها المادة (340) على النحو سالف البيان يتبين أنه قد نُشر بالجريدة الرسمية في عددها رقم 5090 بتاريخ 2-5-2011، وبرغم سبق صدور التعديلات أنفة الإشارة لنص المادة (340) من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 إلا أن القرارين بقانون سالف البيان قد أوردوا الأحكام متقدمة البيان فيهما والتي تقطع بتوجه المشرع الفلسطيني نحو إلغاء كل عذر أو تخفيف متعلق بدافع الشرف سواء كان لازماً بقوة القانون أو كسلطة تقديرية للمحكمة واعتبر حالات قتل النساء تأثراً بتلك الدوافع جرائم قتل عادية يمكن أن تقترب بالظروف المشددة إن اقترنت بها.

الخاتمة:

يعتبر المشرع المصري القتل بدافع الشرف عذراً قانونياً مخففاً، ويقتصر الاستفادة من العذر على الزوج وحده دون الزوجة وأيضاً على الزوج دون سائر أقارب الزوجة، ويعلل ذلك إلى الاستفزاز الذي يفقد الزوج السيطرة على اختياره وإدراكه فيقدم على فعله تحت تأثير هذا الاستفزاز، ويقرر الشارع المصري عقوبة الحبس على هذه الجريمة باعتبارها جنحة حال توافر شرائط العذر على النحو الذي أوضحناه فيما تقدم بهذه الدراسة، بينما المشرع الفلسطيني وفقاً لقانون العقوبات رقم 74 لسنة 1936 كان المرتكز للقضاء الفلسطيني هو نص المادة 18 سالفه البيان وفي القانون 16 لسنة 1960

كانت المواد 98 والمادة 340 ولكن بصدر القرارين بقانون رقم 7 لسنة 2011 و10 لسنة 2014 أصبحت هذه الحالة جريمة قتل عادية دون أية أعذار، بالرغم من أن المشرع الأردني الذي يسير المشرع الفلسطيني على دربه في الضفة الغربية توسع في التعديلات التي أدخلها على نص المادة (340 عقوبات أردني) من حيث صور السلوك الإجرامي والنطاق الشخصي للاستفادة من هذا العذر وذلك بما أورده من تعديلات بالقانون رقم 8 لسنة 2011. وفي الختام خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

- قصر المشرع المصري حق الاستفادة من العذر على الزوج فقط وضد الزوجة وحدها دون باقي أخواته أو أصوله أو فروعهم.
- توسع المشرع الأردني بموجب تعديلاته لقانون العقوبات 16 لسنة 1960 من حيث منح الرجل الحق في الاستفادة من العذر ضد أخواته أو إحدى أصوله أو إحدى فروعهم.
- منح المشرع الأردني للزوجة حق الاستفادة من العذر حال مفاجئتها للزوج متلبساً بارتكاب الزنا.
- عطل المشرع الفلسطيني كل أحكام التخفيف الجوازي، والوجوبي المتعلقة بقتل النساء على خلفية الشرف أو داعي الشرف.
- ألغى المشرع الفلسطيني حكم نص المادتين 340 و98 عقوبات في حال ارتباطهما بقتل النساء على خلفية الشرف.
- تنوعت المعالجة التشريعية الفلسطينية لموضوع قتل النساء بدافع الشرف بين قانون العقوبات رقم 74 لسنة 1936 وقانون العقوبات الأردني 16 لسنة 1960، حتى عدل المشرع الفلسطيني عن أحكام تلك المواد تماماً بالقرارين بقانون رقم 7 لسنة 2011، 10 لسنة 2014، واعتبر تلك الجريمة جريمة قتل عادية يتحدد وصفها في ضوء ظروف ارتكابها.

ثانياً: التوصيات:

- في ختام هذه الدراسة نوصي ببعض التوصيات على النحو التالي:
- توسيع نطاق من يشملهم العذر ويستفيدون من التخفيف بحيث يشمل أصول الزوجة وفروعها وأشقائها في التشريع المصري.
 - تمكين الزوجة من الاستفادة من التخفيف حال مشاهدتها لزوجها حال تلبسه بالزنا في التشريع المصري.
 - المساواة في العقاب والأركان بين زنا الزوج وزنا الزوجة.
 - تقرير الجريمة متكاملة في حق الزوج إذا ارتكبها في أي مكان ولا تقتصر على منزل الزوجية فقط.
 - إلغاء عجز المادة 273 عقوبات مصري فيما يتعلق بعدم سماع دعوى الزوج (الذي يثبت ارتكابه للزنا بمنزل الزوجية وفقاً لنص المادة 277 عقوبات مصري) على زوجته التي يثبت ارتكابها لجريمة الزنا.
 - أن يعيد المشرع الفلسطيني النظر في معالجة هذه الجريمة بقانون موحد يطبق على الكل الفلسطيني مستلهمناً أحكامه من مسلك المشرعين المصري والأردني.

المراجع:

1. الأشقر، أحمد (2004). جرائم قتل النساء بداعي الشرف في فلسطين. تم الاسترداد من مكتبة رام الله العامة: <http://ramallah.noursoft.com/records/index/1/732236>
2. بكر، عبدالمهيمن (1968). القسم الخاص في قانون العقوبات. القاهرة: دار النهضة العربية.
3. حسني، محمود نجيب (1982). شرح قانون العقوبات - القسم العام. القاهرة.
4. حسني، محمود نجيب (1986). شرح قانون العقوبات - القسم الخاص. القاهرة: دار النهضة العربية.
5. رمضان، عمر السعيد (1986). شرح قانون العقوبات - القسم الخاص. القاهرة: دار النهضة العربية.
6. سرور، أحمد فتحي (1986). شرح قانون العقوبات - القسم الخاص. القاهرة: دار النهضة العربية.
7. السعيد، مصطفى السعيد (1974). القانون الجنائي. القاهرة: دار النهضة العربية.
8. عازر، عادل (1966). النظرية العامة في ظروف الجريمة. القاهرة: المطبعة العلمية.
9. عبدالعال، أيمن نصر (2012). مظاهر الإخلال بالمساواة في الإجراءات الجنائية. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.
10. عبيد، حسنين إبراهيم (1970). النظرية العامة للظروف المخففة. القاهرة: دار النهضة العربية.
11. عقوبات مصري. (م 273).
12. محمود نجيب حسني. (2004). المساهمة الجنائية في التشريعات العربية. القاهرة: دار النهضة العربية.
13. المرصفاوي، حسن صادق (1987). شرح قانون العقوبات - القسم الخاص. الاسكندرية: منشأة المعارف بالاسكندرية.
14. مصطفى، محمود محمود (1974). شرح قانون العقوبات - القسم العام. القاهرة: دار النهضة العربية.

15. نقض جنائي مصري. (3، 11، 1925). س 6 رقم 296. القاهرة.
16. نقض جنائي مصري. (1928). مجموعة القواعد الجنائية - 21.
17. نقض جنائي مصري. (1943). مج أحكام النقض ج 6 رقم 272. القاهرة.
18. نقض جنائي مصري. (17، 11، 1969). س 20 - رقم 265. القاهرة.
19. نقض جنائي مصري. (1، 11، 1976). س 27 رقم 817. القاهرة.

Honor killing- comparative analytical study between Egyptian and Palestinian legislation

Ayman Nasr Abd Elaal

Assistant Professor of Criminal Law, Dean of the College of Law and Judicial Practice, University of Palestine
 dr.aymannasr66@gmail.com

Received: 17/8/2021 Revised: 3/10/2021 Accepted: 20/10/2021 DOI: <https://doi.org/10.31559/LCJS2021.2.3.1>

Abstract: Life is a great blessing granted by God Almighty to man and imposing its protection as established by the heavenly laws to protect the human soul from any aggression. The previous year of protection and among those cases is the case of provocation based on surprise when shocked, from the demolition of the thick pact between the spouses, as a waste of the husband's dignity or the woman's origins or her closest descendants in some legislation, in addition to the husband. Hence, this study came to show the legislative treatment in the Palestinian and Egyptian legislations as a guide to the behavior of the Jordanian legislator whose behavior is followed by the Palestinian legislator. One of its origins or branches is the exact opposite of the Jordanian legislator, just as the Palestinian legislator abolished this excuse legally and judicially.

Keywords: murder; honor motive; premeditated; mitigating excuse; adultery crime.

References:

1. Alashqr, Ahmd (2004). Jra'm Qtl Alnsa' Bda'y Alshrf Fy Flstyn. Tm Alastrdad Mn Mktbt Ram Allh Al'amh: <http://ramallah.noursoft.com/records/index/1/732236>
2. Bkr, 'bdalmhymn (1968). Alqsm Alkhas Fy Qanwn Al'qwb. Alqahrh: Dar Alnhdh Al'rbyh.
3. Hsny, Mhmwd Njyb (1982). Shrh Qanwn Al'qwyat - Alqsm Al'am. Alqahrh.
4. Hsny, Mhmwd Njyb. (1986). Shrh Qanwn Al'qwb - Alqsm Alkhas. Alqahrh: Dar Alnhdh Al'rbyh.
5. Rmdan, 'mr Als'yd (1986). Shrh Qanwn Al'eqwb - Alqsm Alkhas. Alqahrh: Dar Alnhdh Al'rbyh.
6. Srwr, Ahmd Fthy (1986). Shrh Qanwn Al'qwb - Alqsm Alkhas. Alqahrh: Dar Alnhdh Al'rbyh.
7. Als'yd, Mstfa Als'yd (1974). Alqanwn Aljna'y. Alqahrh: Dar Alnhdh Al'rbyh.
8. 'azr, 'adl (1966). Alnzryh Al'amh Fy Zrwf Aljrym. Alqahrh: Almtb'h Al'lmyh.
9. 'bdal'al, Aymn Nsr (2012). Mzahr Alekhlah Balsawah Fy Alejra'at Aljna'yh. Alqahrh: Almrkz Alqwmy Llesdarat Alqanwny.
10. 'byd, Hsny Ebrahym (1970). Alnzryh Al'amh Llzrwf Almkhffh. Alqahrh: Dar Alnhdh Al'rbyh.
11. 'qwb Msry. (M 273).
12. Mhmwd Njyb Hsny. (2004). Almsahmh Aljna'yh Fy Altsry'at Al'rbyh. Alqahrh: Dar Alnhdh Al'rbyh.
13. Almrfsawy, Hsn Sadq (1987). Shrh Qanwn Al'qwb - Alqsm Alkhas. Alaskndryh: Mnshat Alm'arf Balaskndryh.
14. Mstfa, Mhmwd Mhmwd (1974). Shrh Qanwn Al'qwb - Alqsm Al'am. Alqahrh: Dar Alnhdh Al'rbyh.
15. Nqd Jna'y Msry. (3 11, 1925). S 6 Rqm 296. Alqahrh.
16. Nqd Jna'y Msry. (1928). Mjmw'eh Alqwa'd Aljna'yh - 21.
17. Nqd Jna'y Msry. (1943). Mj Ahkam Alnqd J6 Rqm 272. Alqahrh.
18. Nqd Jna'y Msry. (17 11, 1969). S20 -Rqm 265. Alqahrh.
19. Nqd Jna'y Msry. (1 11, 1976). S27 Rqm 817. Alqahrh.